



في كلمة وزير التجارة والصناعة أمام المؤتمر الخامس للرؤساء التنفيذيين

م. عمرو نصار : الحكومة قطعت شوطاً كبيراً في تنفيذ خطة إصلاح إقتصادي شامل ... وقريباً المواطن المصري يجنى ثمار هذا الإصلاح
جارى التفاوض مع عدد من كبريات شركات السيارات العالمية لضخ استثمارات جديدة في السوق المصري

أكد المهندس عمرو نصار وزير التجارة والصناعة أن الحكومة قطعت شوطاً كبيراً في تنفيذ خطة إصلاح إقتصادي شامل من خلال تطبيق خارطة طريق اقتصادية تضمنت مزيجاً من الخطوات العاجلة والاصلاحات الهيكلية الضرورية والتي أسهمت في استعادة مصر لمكانتها على خريطة الاقتصاد العالمي ، وهو ما ساهم في تحسين تصنيف الاقتصاد المصري من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية .

وقال أن المرحلة المقبلة ستشهد جنى المواطن المصري لثمار هذا الاصلاح من خلال ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد وبالتالي زيادة معدلات الاستثمار المحلي والأجنبي ومن ثم توفير المزيد من فرص العمل أمام الشباب وهو الأمر الذي يسهم في ارتفاع مستوى دخل المواطنين .

جاء ذلك في سياق كلمة الوزير امام المؤتمر الخامس للرؤساء التنفيذيين والذي نظمته مؤسسة المال جى تى ام بمشاركة قيادات 300 شركة تمثل 10 قطاعات رئيسية وتشمل الصناعة وسوق المال والتجارة والبنوك والعقارات .

وأشار الوزير الى ان ما اتخذته مصر من اجراءات في مجال تهيئة مناخ الاستثمار قد ساهم في جعل مصر أحد أهم مقاصد الاستثمار اقليمياً ودولياً ، وبصفة خاصة تطوير التشريعات المرتبطة بالمنظومة الاقتصادية ومنها اصدار قانون التراخيص الصناعية، وقانون ولاية الاراضي الصناعية وسجل المستوردين، وقانون هيئة سلامة الغذاء، وقانون الافلاس، فضلا عن قانون الاستثمار، كما تم إطلاق خريطة الاستثمار الصناعي متضمنة 4800 فرصة استثمارية في مختلف المحافظات.

ولفت نصار إلى أن هذه الاجراءات قد ساهمت في تحقيق الاقتصاد المصري لمؤشرات ايجابية تضمنت انخفاض عجز الموازنة إلى 9,7% وارتفاع الناتج المحلي إلى 5,4%، وانخفاض نسبة البطالة من 13,9% الى اقل من 10%، وتحسن عجز الميزان التجارى بنسبة 35% فضلا عن تحقيق ارتفاع قياسي لاحتياطي البنك المركزي المصري.

وفي هذا الاطار أوضح وزير التجارة والصناعة أن الوزارة تنفذ خطة طموحة بالقدرة التنافسية للصناعة المصرية وبصفة خاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والتي تمثل الشريحة الأكبر في هيكل الصناعة المصرية، وبصفة خاصة الصناعات الحرفية واليدوية والتي ترتبط بعمل المرأة، فضلا عن تنفيذ برنامج شامل لتعميق التصنيع المحلي بهدف زيادة القيمة المضافة للمنتجات المصرية مع السعي لاستغلال كافة الطاقات التصنيعية المتاحة



بالمصانع ونشر الوعي بأهمية التوسع في التصنيع للغير باعتباره احد الحلول لتشغيل الطاقات الكاملة بالمصانع ومساعدة الشباب على بدء مشروعاتهم بسرعة

وفيما يتعلق بخطة الوزارة لزيادة الصادرات أوضح الوزير ان الوزارة وضعت خطة شاملة تضمن محورين اساسين الأول تحديد الصناعات التي تمتلك فيها مصر مزايا تنافسية والثاني تحديد أهم الأسواق المستهدفة، لافتاً الى ان الخطة تستهدف زيادة الصادرات بنسبة تتراوح ما بين 10 الى 15% سنوياً مع التركيز على السوق الافريقي الى جانب بعض الأسواق الأخرى مثل شرق أوروبا ومنطقة الاتحاد الاوراسي.

وحول مستقبل صناعة السيارات في مصر أشار نصار الى ان الوزارة تسعى خلال هذه المرحلة للاستفادة من التجارب الدولية الناجحة عالمياً لتطبيقها بهدف إقامة صناعة سيارات متطورة مع الأخذ في الاعتبار ان المستقبل هو للسيارات الكهربائية التي تمثل توجه عالمي حيث تستهدف مصر خلال المرحلة المقبلة اعداد البنية التحتية والتشريعية لتصنيع وتجميع هذه النوعية من السيارات

وفي هذا الاطار اعلن الوزير ان هناك مفاوضات جارية مع عدد من كبريات شركات السيارات العالمية لضخ استثماراتهم في مصر من خلال انشاء خطوط لتجميع السيارات ومن بينها شركات أوروبية، مشيراً الى انه سيتم خلال الشهور القليلة المقبلة الإعلان عن أسماء هذه الشركات بعد التوصل الى الاتفاق النهائي معها

وقد شهد الوزير على هامش فعاليات المؤتمر توقيع أول مذكرة تفاهم من نوعها في صناعة الصحافة بين جريدة المال وشركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الالكترونية

ومن جانبه أشار السيد/ حازم شريف، رئيس مجلس ادارة شركة المال جي.تي.ام الي ان عقد هذا المؤتمر يستهدف اتاحة الفرصة للحكومة وممثلي القطاع الخاص للتحاور المباشر ومناقشة التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري والسبل المقترحة للتغلب عليها وكذا الحوافز التي تقدمها الحكومة للمستثمرين.